مدير مركز التدريب والتعليم المستمر بجامعة عدن لـ (14 أكتوبر):

(4364) متدرباً ومتدربة في جميع الدورات حتى نهاية العام المنصرم

مركز التدريب والتعليم المستمر من قنوات تفاعل الجامعة مع المجتمع

يعود تأسيس معظم المراكز العلمية والبحثية والاستشارية بجامعة عدن إلى مابعد منتصف التسعينات من القرن المنصرم وقد جاء تأسيس هذه المراكز العلمية ليجسد العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال مجموع الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع كمؤسسة علمية، أكاديمية،تنويرية،ثقافية،استشارية.

وتحظى هذه المراكزاليوم باهتمام ورعاية جامعة عدن ممثلة برئيسها د.عبد العزيز صالح بن حبتور.

إعداد / غازي الماس

ويعتبر مركز التدريب والتعليم المستمر واحداً من هذه المراكز التي أستطاعت أن تؤدي الدور المنوط بها بنجاح ،فمن خلال الإحصائيات التي تشير الى عدد الدورات التي ينفذها المركز سنوياً وكذلك عدد الافرادالخريجين المستفيدين من هذه الدورات الموجهة لمختلف القطاعات في المجتمع يتبين أن المركز يؤدي المهام والأهداف التي أنشئ من اجلها.

وفي هذا السياق التقينا الدكتور سالم الباني مدير مركز التدريب والتعليم المستمر الذي حدثنا عن طبيعة عمل المركز والمهام التي ينفذها وكذا نوعية وعدد الدورات والبرامج العلمية التي ينظمها المركز في سياق خططه السنوية .

تأسيس المركز تأكيد لفلسفة الجامعة

بدأ حديثه معنا قائلا : تأسس مركز التدريب والتعليم المستمر بجامعة عدن في عام 1995م بقرار رئيس الجامعة رقم 130لعام 1995م. وقد جاء تأسيس المركز تأكيدا لفلسفة جامعة عدن وتوجهها وتحقيقاً لأهدافها في خدمة المجتمع وانطلاقاً من أدراك رئاسة جامعة عدن لأهمية دور الجامعة في تنمية وتأهيل العنصر البشري أدارياً وفنياً باعتبار هذه الموارد البشرية محور ارتكاز رئيساً لتحقيق النهوض وتمكينهم من مواكبة ركب التقدم والتناغم مع إيقاع العصر الذي يتميز بسرعة التطور العلمي والتكنولوجي وذلك في أطار علمي منظم يؤدي الى تلبية حاجات العاملين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويتيح الفرصة للنمو الفردي في هذه المؤسسات ويعد مركز التدريب والتعليم المستمر احد القنوات الأساسية التي من خلالها تتفاعل الجامعة مع المجتمع .

أهداف المركز

ويضيف الدكتور الباني: أما بالنسبة للأهداف التي تسعى الجامعة الى تحقيقها من خلال إنشاء مركز التدريب والتأهيل المستمر بجامعة عدن يمكننا هنا الحديث عن أبرز هذه الأهداف المتمثلة في إبراز الدور الفاعل للجامعة في العمل الدؤوب لتحقيق الهدف الثالث من أهدافها وهو خدمة المجتمع فضلاً عن الهدفين الرئيسيين التدريس والبحث العلمي ،التواصل الدائم بين الجامعة والمجتمع من أجل تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها،بناء الإنسان بصفته نواة بناء المجتمع تماشياً مع الاتجاهات الفلسفية المعاصرة التي تحمل المضامين الإنسانية في تطلعاتها والتي تؤكد أهمية الإنسان في عملية التنمية كونه وسيلتها وهدفها النهائي ،توسيع وتطوير قدرات العنصر البشري للوصول الى أفضل كفاءة وأفضل استثمار،تقديم الحلول والتوصيات العلمية للمشاكل المختلفة ذات الصلة بالتخصصات للمشاركين في الدورات التدريبية في ميدان العمل والمهنة .

ويأتي الهدف الأخير المتمثل في توفير موارد مالية إضافية للجامعة من خلال تنظيم الدورات التدريبية وبرامج التعليم المسائي لموظفي المؤسسات المختلفة.

مهام المركز

ويواصل الدكتور الباني حديثه مشيرا الى المهام التي يؤديها مركز التدريب والتأهيل المستمر قائلاً:هناك مهام يؤديها مركز التدريب والتعليم المستمر مثله مثل أي مركز علمي آخر والتي من خلالها تتحدد هويته وطبيعة نشاط وتتلخص هذه المهام في التالي:

إقامة دورات تأهيلية وانعاشية في مختلف التخصصات ولمختلف فئات المجتمع، أقامت وتنظيم دورات مسائية مستوى(دبلوم)،منح المشاركين في الدورات القصيرة شهادة تصف طبيعة التحصيل الذي تحقق ومستواه،تحديد مجال الدورات ونوعها وفترتها الزمنية وشروط الالتحاق بها واحتياجات المؤسسات العامة والخاصة لمثل هذه الدورات ،منح المشاركين في الدراسات المسائية شهادات معتمدة من جامعة عدن وموثقة حسب النظم الجامعية, إعداد المسوحات والبحوث والدراسات الخاصة بالاحتياجات التدريبية لمختلف المرافق والمؤسسات،توثيق علاقات التعاون والعمل المشترك مع المراكز المشابهة داخليا وخارجيا،وأخيرا المساهمة في الندوات والمؤتمرات العلمية الوطنية والعربية والعالمية الخاصة بالتدريب والتعليم المستمر.

الدورات التدريبية

وعن الدورات التدريبية والتعليمية التي تشكل العمود الفقري لنشاط المركز يتحدث الدكتور الباني ،قائلا :لقد شهدت الفترة من1999م نشاطا تصاعديا للمركز في تنفيذ الدورات التدريبية والتعليمية حيث بلغ إجمالي عدد الدورات التي نفذها المركز(57) دورة تدريبية منها (16) دورة في التقوية فيما بلّغ عدد المتدربين في هذه الدورات (4364) متدرباً ومتدربة وذلك حتى نهاية العام المنصرم 2009م وقد تركزت هذه الدورات التدريبية في عدد من المجالات ففي المجال الإداري نفذت عدد من الدورات في التخصصات المخازن والمشتريات و السكرتارية و كذا الأرشفة والإدارة الجامعية و الإدارة الحديثة للمكتبات ومهارات التفاوض التجارية، تنمية مهارات المدراء الجدد , العلاقات العامة ،كتابة التقارير الادارية وتقويم الأداء وكيف تؤسس مشروعك الخاص ،تحديات المدير الناجح في القرن الحادي والعشرين , وتخطيط ورقابة المخازن , وإدارة الإفراد , وإدارة وتنفيذ المشروعات الاستثمارية ،الإدارة الهندسية للمياه وتنمية المهارات الإدارية.

ويضيف :وفي المجال المحاسبي نفذ المركز عدداً من الدورات حول الرقابة المالية لحماية المال العام والتحليل المالي , وتقويم الأداء , وكيفية إعداد الموازنات النقدية في المنشآت المختلفة, والتجارة الدولية واتفاقية الجات , ودراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية , المحاسبة للإعمال التجارية الصغيرة , الميزانية التقديرية والمحاسبة المالية , محاسبة التكاليف , إدارة المخازن والرقابة على المخزون , الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي والرقابة المالية .

وأضاف الدكتور الباني : وفي المجال الهندسي نفذ المركز أكثر من (8) دورات تدريبية فنية خاصة لشركة مصافي عدن بمشاركة قسمي الكهرباء والميكانيكا الهندسية في كلية الهندسة وشارك في هذه الدورات (165) موظفاً من مختلف أقسام مصفاة عدن إضافة الى تنفيذه لعدد من الدورات الإدارية والمالية للمؤسسة نفسها .

ويشير الدكتورالباني إلى إن المركز يعتمد في تنفيذ هذه الدورات على الإخوة الأساتذة في كليات جامعة عدن المختلفة ،مضيفاً إن إنجازات المركز المتميزة في مجالات نشاطه ماكان لها ان تتحقق لولا دعم رئاسة الجامعة وتعاون عمادات الكليات وأعضاء هيئة التدريس فيها وكذا الإدارات العامة في الجامعة مع أسرة المركز الذين يبذلون قصارى جهدهم في إستكمال الخطوات الضرورية لإنجاح العمل بشكل متقن .

الدكتور الباني

البرامج التعليمية

وعن البرامج التعليمية التى ينفذها مركز التدريب والتعليم المستمر يقول الدكتور الباني : منذ العام الدراسي 1997م /1998م بدأ المركز في تنفيذ البرامج المسائية بكلاريوس محاسبة ودبلوم تجارة وبكلاريوس حقوق وبكلاريوس هندسة وعلم كمبيوتر وقد نقلت هذه البرامج الى التعليم الموازي في الكليات المعنية إبتداء من الفصل الدراسي الثاني لعام 2002م /2003م نظرا لاعتماد برنامج التعليم الموازي في الكليات وصدور اللائحة الخاصة بتنظيمه وذلك في العام 2002م حيث تم تحويل جميع برامج البكلاريوس إلى الكليات المعنية ولم يتبق في المركز سوى برامج الدبلوم وكان ذلك الإجراء ابتداء من مارس 2003م وحولت جميع المبالغ الخاصة برسوم الطلاب لهذه البرامج الى الكليات .

ويسترسل :وحينها كان عدد الطلاب الدارسين في التخصصات التي نقلت الى الكليات المعنية (علوم إدارية حقوق هندسة) يقدر بحوالي«1017» طالبا وطالبة ومنذ نقل البكلاريوس الى الكليات المعنية يسير المركز برامج الدبلوم فقط : دبلوم مكتبات , وقد تخرجت (4) دفعات حتى العام 2007م /2008م وجميعها من موظفي المكتبة المركزية ومكتبات الكليات حيث بلغ عدد الخريجين (38) خريجاً وخريجة , أما الدفعة الخامسة فسوف تتخرج في هذا العام وعددهم (13) موظفا وموظفة ,كما يسير المركز ايضاً دبلوم محاسبة وهذا البرنامج مستمر وبأعداد لابأس بها حيث يوجد لدى المركز مستويان الأول وبه «65»طالباً وطالبة والمستوى الثاني ويدرس فيه(65) طالباً وطالبة.

الى جانب هذين البرنامجين يسير المركز برنامجاً أخر حيث فتح المركز باب القبول لدبلوم مختبرات طبية (3سنوات)وكتجربة أولية سير هذا التخصص بدفعة واحدة فقط بدأت العام الجامعي 2003م/2004م وتخرجت في العام 2005م/2006م وعدد طلاب هذه الدفعة (52)طالباً وطالبة .

خطة المركز التدريبية لعام 2010م

ويختتم الدكتورالباني حديثه حول خطة المركز التدريبية للعام 2010م قائلا: تحرص إدارة المركز على ان تكون الخطة شاملة بمجموعة من الدورات التدريبية المتنوعة في مختلف مجالات المعرفة والتى نأمل أن تساهم في تلبية الاحتياجات التدريبية للفئات والتخصصات والمستويات وذلك انطلاقا من حرص المركز على استمرارية تحقيقه للدور الذي أنيط به منذ إنشائه والذي يتمثل في استثمار الخبرات المتوفرة في الجامعة حيث يعكف المركز حاليا على الإعداد لعقد عدد من الدورات الإدارية في مجال السكرتارية وإدارة المكاتب الحديثة وكيفية كتابة وإعداد التقارير والرسائل الإدارية وإدارة المشاريع وتقويمها وتنمية الموارد البشرية وإدارتها وتنمية مهارات الإداريين وتطوير قدراتهم التسويقية وإدارة المبيعات والعلاقات العامة في الخدمة والتعامل مع الجمهور , وفن الإدارة للفئات القيادية الوسطى ..

ويواصل الدكتور الباني حديثه قائلاً إن هناك دورات ينظمها المركز في مجال المحاسبة ,التنظيم المحاسبي , ومسك الدفاتر والمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والتحليل المالي ومراجعة الحسابات والتخطيط المالي وإعداد موازنات حسابات المركز المالي والتدقيق المالي والرقابة الداخلية والمناقصات المالية وإعداد عقود التحليل الإحصائي وإدارة البيانات بأسلوب علمي والمحاسبة الضريبية وإعداد الحسابات الختامية ، مشيراً الى إن هذه الدورات سوف توزع حسب طلبات المؤسسات وعدد المشاركين على مدار العام .

ويضيف الدكتورالباني، كما إن المركز ينظم دورات التقوية للطلاب المتقدمين لامتحانات القبول لكليات جامعة عدن للعام الجامعي 2010م/2011م وتتضمن دورات التقوية لمواد الفيزياء والرياضيات والكيمياء والأحياء والإحصاء ومادة الرياضة البحتة , كما يقوم المركز بتنفيذ دورات خاصة فنية هندسية وذلك حسب طلبات المؤسسات وطابع خدماتها و برامجها الإنتاجية معتمداً في تنفيذ هذه الدورات على أساتذة الكليات التابعة لجامعة عدن .

وكان المركز قد نفذ خطته التدريسية لهذا العام بنجاح تام ويجري حاليا الاستعداد لتنفيذ عدد آخر من الدورات التدريبية .

اختتام ورشتي عمل خاصتين بعرض نتائج دراسة إعادة البناء والهيكلة لجهاز الرقابة والمحاسبة

صنعاء / سبأ :

قال رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبدالله السنفي «إن الجهاز أدرك منذ وقت مبكر أهمية إعادة الهندسة الإدارية كأحد المداخل الإدارية الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها في إحداث تغييرات جذرية في مجال تطوير العمل الرقابي للجهاز».

وأضاف في اختتام ورشتي العمل الخاصتين بعرض نتائج دراسة إعادة البناء والهيكلة في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أمس واللتين نظمهما الجهاز على مدى أربعة أيام بالتعاون مع شركة برايس ووتر هاوس كوبرز الاستشارية المنفذة للدراسة أن قيادة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حرصت على إدراج مشروع إعادة هيكلة الجهاز ضمن مشروع تحديث الخدمة المدنية إيمانا منها بأهمية المشروع ورغبة في الاستفادة من مخرجاته الأمر الذي يسمح لها بتوسيع مجالات الرقابة لتشمل مشاريع إعادة الهيكلة في الجهات الخاضعة لرقابته.

وأشار الدكتور السنفي إلى أن مخرجات المشروع تمثل المقومات الأساسية لتطوير القدرات التنظيمية والفنية والقانونية للجهاز بما يتوافق مع ما هو معمول به في الأجهزة الرقابية المتقدمة ليكون قادرا ليس فقط على القيام بدوره بكفاءة وفاعلية في تحقيق رقابة فاعلة على الأموال العامة ودعم نظام المساءلة العامة في اليمن وتلبية احتياجات وتوقعات الأطراف المستفيدة من مخرجاته الرقابية وإنما أيضا على دعم توجهات الدولة في مجال الحكم الرشيد بما يتوافق مع أجندة الإصلاحات الوطنية.

ونوه رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بأهمية التطبيق الفعلي لمخرجات المشروع..مبينا أن جانبا مهما من متطلبات التطبيق تتعدى القدرات المالية للجهاز سواء في الوقت الراهن أو مع الأمد الطويل وهو ما يستدعي تكاتف الجهود في البحث عن مصادر تمويل لتلك الاحتياجات..معربا عن ثقته باستجابة شركاء التنمية اليمنية لتلك المتطلبات لتفهمهم الواعي لطبيعة العمل الرقابي للجهاز وحرصهم على الارتقاء به.

من جانبه قال نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان « إن إحداث التطوير التشريعي والتنظيمي والمهني وأساليب العمل الرقابية يشكل مقدمات ضرورية لاستمرارية تطوير الأداء الرقابي ».

وأوضح أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كان له دور مميز في إطار مكون نشاط إعادة البناء والهيكلة من مشروع تحديث الخدمة المدنية .. مؤكدا أن إحداث التغيير بالجهاز كفيل بإحداث التغيير في العديد من الأنشطة الحكومية منها النظام المالي والمحاسبي والرقابي ومكافحة مظاهر الفساد وسلامة استخدام الأموال العامة وتعزيز العمل المؤسسي .

ولفت شمسان إلى أن الحكومة معنية بتنفيذ مخرجات مشروع تحديث الخدمة المدنية بشكل عام كونها الكفيلة بتحقيق أهداف المشروع بخاصة تلك الأنشطة والجهات التي استفادت من مشروع التحديث وتحديدا متى ما توفرت الأهداف والإستراتيجيات وخطط التنفيذ التي توصلت إليها دراسات إعادة البناء والهيكلة .

بدوره تناول الخبير بشركة برايس ووتر هاوس كوبرز الاستشارية سمير شاهين مراحل تنفيذ مشروع إعادة البناء والهيكلة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وما خرجت به الدراسة من نتائج وتوصيات.. مشيرا إلى أن مسئوليات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد تتحدد في نطاق القانون الذي يحكمه وليس طبقا لأي قوانين وتشريعات أخرى .

ونوه شاهين بأهمية توفير الدعم المستمر للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لتحقيق استقلاليته وعدم تعرض هذه الاستقلالية لأي تهديدات.

حضر الاختتام نائب رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبيد شريم والمدير القطري لمؤسسة التعاون الفني الألماني (جي ، تي ، زد) توماس أنجل هارت ورئيس هيئة التعاون الفني الفرنسي بونوا ديلوند وعدد من ممثلي المؤسسات الحكومية.

في اليوم الثاني لأعمال الندوة الحوارية حول التنمية في مأرب

القاضي الماوري: العرف لا يستجيب لاحتياجات المجتمع الحديث

صنعاء / نشوان العثماني:

تواصلت لليوم الثاني على التوالي في العاصمة صنعاء أعمال الندوة الحوارية الثانية التي تنظمها منظمة «شركاء اليمن»، على مدى ثلاثة أيام، حول «مستقبل التنمية بالمشاركة في محافظة مأرب في ظل ضعف ومحدودية مبادرات حل النزاعات القبلية -المياه والبيئة أنموذجاً»، تحت شعار « الناس شركاء في ثلاث – الماء، والكلأ، والنار».

واستضافت الندوة أمس الأربعاء القاضي يحيى محمد الماوري عضو المحكمة العليا، واللجنة الوطنية العليا لمعالجة قضايا الثأر، حيث قدم ورقة عمل حول « دور العرف في تعزيز سلطة القانون وتحقيق التنمية الريفية.. الاستقرار والتنمية وسيلة مثلى لشراكة أقوى بين القبيلة والمجتمع المدني».

وتطرق الماوري في ورقته إلى «الشروط الفقهية والقانونية للأخذ بالعرف» و« نشأة العرف السياسي» و«العرف القبلي وعلاقته بالعادات والتقاليد الاجتماعية».

كما تطرق إلى «عيوب العرف» والتي جاء من أهمها « أنه لا يستجيب لاحتياجات المجتمع الحديث ويبقى على مظاهر الحياة البدائية.

كما أورد القاضي الماوري من عيوب العرف أن البعض يذهب للتمادي في الأخذ به «في تسوية الكثير من المنازعات سواء في ما بين الأفراد أو الجماعات القبلية أو فيما بين القبيلة والدولة»،وهذا ما يؤدي إلى إضفاء « صبغة شرعية وقوة معنوية على العرف والقبيلة في مواجهة سلطة القانون ومرجعية الدولة»، إضافة إلى أن « تغليب العرف أو التوسع في الاحتكام إليه يؤخر عملية التحول الاجتماعي ودمج القبيلة في المجتمع المدني بل أنه قد يلغي شخصية الدولة ويضعف دورها في عملية التنمية»، كما أنه أي العرف « يؤدي إلى تعطيل مبدأ المواطنة المتساوية أمام القانون، نظراً لتعدد الأعراف وتناقضها ويبقي على طابع الكيانات القبلية المتفرقة التي تكرس التجزئة السياسية والاجتماعية والجغرافية على أساس التقسيم المناطقي والانتماء القبلي الذي يمثل شكلا مناقضا للتقسيم الإداري ونظام الحكم المحلي».

وتطرق القاضي الماوري في ورقته إلى « دور العرف في تعزيز سلطة القانون»، إضافة إلى «القضايا الأكثر إثارة للمنازعات القبلية»، والتي حددها بـ«منازعات الحدود والأراضي»، و«المراعي والمحتطبات ونظام التحجير (المحميات) المؤقتة»، و«منابع المياه وتوزيع الحصص فيها بين القبائل»، إضافة إلى «تحديد مواقع المشاريع الخدمية، والتعويضات المدفوعة من الدولة أو الشركات الاستثمارية»، و«قضايا الاختطاف، والتقطع، ونهب السيارات، وتخريب المنشآت العامة»، و« قضايا القتل الخطأ في حوادث المرور وغيرها».

وعرج القاضي الماوري في نهاية ورقته, المكونة من 28 صفحة والمقدمة إلى «الندوة الحوارية الثانية» لـ«شركاء اليمن»، إلى «دور منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية», وأوضح أن «مسئولية منظمات المجتمع المدني قد تأتي في المرتبة الأولى في دراسة وتحليل الأسباب والعوامل الرئيسية للنزاعات القبلية وقضايا الثأر في اليمن, ومدى تأثير المتغيرات الثقافية والتعليمية والسياسية والاقتصادية على تمسك المجتمع بالعادات والتقاليد المتوارثة عن الثأر.

وتختتم أعمال «الندوة الحوارية الثانية» التي تنظمها منظمة «شركاء اليمن» حول «مستقبل التنمية بالمشاركة في محافظة مأرب في ظل ضعف ومحدودية مبادرات حل النزاعات القبلية - المياه والبيئة أنموذجاً»، تحت شعار «الناس شركاء في ثلاث – الماء، والكلأ، والنار»، اليوم الخميس في فندق الشيراتون بصنعاء.

وكان اليوم الأول من الندوة، الذي أداره نائب المدير التنفيذي لمنظمة شركاء اليمن عبد الحكيم العفيري، قد شهد عرض فيلم تسجيلي بعنوان (شركاء بالماء – شركاء بالعطش)، تناول جانباً من واقع المشكلة المائية في محافظة مأرب، وذلك عبر النزول الميداني ومقابلة المواطنين، وقادة الرأي، ومسؤولين في السلطة المحلية بالمحافظة. كما شهد مناقشة عدد من أوراق العمل المقدمة من كل من ندوى الدوسري- المدير التنفيذي لمنظمة شركاء اليمن, ومحمد الحكيمي, وانتصار علي عبد ربه القاضي, والصحفي المتخصص بشؤون النزاعات في محافظة مأرب علي الغليسي, عن «التنمية الحساسة للنزاعات», و«إدارة المياه والنزاعات في مأرب.. الصعوبات التي تواجه عمليات إدارة المياه», إضافة إلى «الآثار البيئية والاقتصادية لسد مأرب وعمليات استخراج النفط», و«كيفية تأثير النزاعات على إدارة المياه».

ويأتي تنظيم هذه الندوة في إطار برنامج «الحوار المجتمعي التنموي» الذي تنفذه المنظمة في محافظة مأرب خلال العام 2010م والذي يشمل عقد (6) ندوات حوارية تنموية يتم من خلالها إشراك أعضاء المجالس المحلية والمشايخ والشخصيات الاجتماعية والمسئولين الحكوميين والشباب والنساء وأعضاء منظمات المجتمع المدني في الفعاليات التحضيرية والحوارية.